رئيس مجلس الأمة هنأه على نجاح انتخابات "الشورى"

أمير قطر بحث مع الغانم العلاقات الأخوية بين البلدين

سفيرنا لدى الدوحة أولم على شرف الغانم والوفد المرافق

سمو أمير قطر لدى استقباله رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد المرافق له

أمير دولة قطر مرحباً بالغانم

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له إلى العاصمة القطرية الدوحة أمس في زيارة رسمية تستغرق يومين.

واستقبل أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وبحث معه العلاقات الأخوية بين البلدين.

ونقل الغانم إلى أمير قطر تحيات نظيره الكويتي الشيخ نواف الأحمد ، وتمنياته له وللشعب القطري بدوام التقدم والازدهار.

وهنأ الغانم الشيخ تميم على نجاح انتخابات مجلس الشورى التي جرت مطلع الشهر الجاري، وافتتاح دور الانعقاد الأول لأول مجلس منتخب شعبياً.

وحضر اللقاء حسن الغانم، رئيس مجلس الشورى القطري الجديد.

ويضم الوفد المرافق للغانم أمين سر مجلس الأمة فرز الديحاني، ومراقب المجلس أسامة الشاهين، والنواب الدكتور عبدالله الطريجي وناصر الدوسري ومبارك الخجمة وسلمان الحليلة.

يذكر إن مجلس الأمة الكويتي هو أول برلمان يقوم بزيارة لمجلس الشورى القطري عقب إجراء أول انتخابات تشريعية لمجلس الشورى في قطر أخيرا.

على صعيد متصل أقام سفير دولة الكويت لدى دولة قطر حفيظ محمد العجمي أمس مأدبة غداء على شرف رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الذي يقوم بزيارة رسمية لدولة قطر تستغرق يومين.

وحضر المأدبة أعضاء الوفد المرافق لرئيس مجلس الأمة والذي يضم أمين سر مجلس الأمة فرز الديحاني، ومراقب المجلس أسامة الشاهين، والنواب الدكتور عبدالله الطريجي وناصر الدوسري ومبارك الخجمة العجمي وسلمان الحليلة العازمي إضافة إلى أركان السفارة.

من ناحية أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيسة البرلمان في جمهورية تركمانستان جولشات ماميدوفا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

كما بعث الغانم أمس برقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني في دولة سانت فينسنت والغرينادين روشيل فودري، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

صورة جماعية يتوسطها الغانم والسفير الكويتي بقطر

في بوادر أزمة "شد وجذب" بين أعضاء اللجنة

«التشريعية» البرلمانية تحت وطأة.. «القيل والقال»

الساير : تقدمت باستقالتي لكي لا أكون جزءًا من مشهد مشوه تسيطر عليه المصالح

عبدالله الطريجي

مهند الساير

هشام الصالح

اختيار أعضاء "التشريعية" كان بالتزكية ولم تتم أي انتخابات في تشكيلها

أتمنى يا أخ مهند أن تنتقي كلماتك بشكل أفضل من ذلك و"بلاش" البطولات الورقية

الطريجي : اخترنا قامات أكاديمية ومهنية.. وأهل الكويت ينتظرون منا الإنجاز

الصالح : العمل السياسي يقوم على احترام وجهات النظر والنائب نعت زملاءه في اللجنة بالدمى

في بوادر أزمة "شد وجذب" بين نواب اللجنة التشريعية ، أعلن النائب مهند الساير استقالته من اللجنة التشريعية البرلمانية ، وقال: "استقلت لكي لا أكون جزءًا من مشهد مشوّه تسيطر عليه المصالح، واحتراما لنفسي ولأهل الكويت تقدمت باستقالتي من التشريعية البرلمانية".

من جهته رد مقرر اللجنة التشريعية النائب الدكتور هشام الصالح على النائب مهند الساير الذي أعلن أمس استقالته من اللجنة التشريعية.

وقال الصالح إن العمل السياسي يقوم على التعاون واحترام وجهات النظر، والنائب الساير نعت زملاءه في اللجنة التشريعية بالدمى وهذا غير لائق بممثلي الشعب الكويتي، معتبراً أنه «يبدو أن هناك من يبحث عن الإثارة».

وأضاف: «أخاطب الشعب الكويتي بالحقائق بأن اختيار أعضاء اللجنة التشريعية كان بالتزكية ولم تتم أي انتخابات في تشكيلها، فلماذا لم تستقل إذا وصلت للجنة بالتزكية؟ كما أن اختيار اللجنة للنائب الدكتور عبيد الوسمي رئيساً وأنا مقرراً كان بالتزكية أمس ووقعت على ذلك، فما الذي اختلف اليوم حتى تحتج وتستقيل؟».

وخاطب الصالح الساير: «إذا كانت العملية بهذا الشكل، فاستقل من مجلس الأمة إذا كنت ترى أن الأغلبية ليست معك، اذا كان هذا هو المبدأ في العمل السياسي».

وأوضح أن «تركيبة اللجنة التشريعية لم تختلف عن دور الانعقاد الماضي إلا بخروج خالد العنزي ودخول الوسمي، والسبب الحقيقي لاستقالتك هو أنك طلبت مني تزكيتك لمنصب المقرر ورفضت ذلك».

وقال: «رئيس اللجنة هو استاذ القانون في كلية الحقوق الدكتور عبيد الوسمي، وأنا مقرر اللجنة استاذ بكلية القانون أيضاً، وساهمنا بتخريج آلاف الطلبة، وأعتقد أننا أهل وكفء لتولي اللجنة التشريعية، والشعب هو من يحاسبنا وليس أنت».

وختم الصالح: «أتمنى يا أخ مهند أن تنتقي كلماتك بشكل أفضل من ذلك، أو سيكون لنا موقف آخر و "بلاش" البطولات الورقية».

بدوره قال النائب عبدالله الطريجي إنه عندما اختار أعضاء اللجنة التشريعية الدكتور عبيد الوسمي رئيساً والدكتور هشام الصالح مقرراً فإننا اخترنا قامات أكاديمية ومهنية وبالتزكية.. وأهل الكويت الكرام ينتظرون منا الإنجاز والعمل.

استفسر من وزير التربية عن عدد الطلبة الوافدين الذين يدرسون في المدارس الحكومية

المناور للجابر: هل هناك نص قانوني يجيز قبول المرأة في الجيش؟

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير التربية د. علي المضف، ونص السؤالان u لى ما يلي:

سؤال إلى وزير الدفاع

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل هناك نص واضح وصريح في القانون رقم "32" لسنة 1967 في شأن الجيش ينص على جواز قبول المرأة في الجيش؟ وهل تضمن القرار تنظيم مسألة التحاق المرأة في الجيش؟

2 – نصت المادة الأولى من القانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية الخاص بالتجنيد الإلزامي في تعريف الخدمة الوطنية العسكرية أنها مقصورة على «كل كويتي من الذكور» بما معناه أن قبول وزارة الدفاع بفتح مجال الالتحاق للنساء في السلك العسكري بالجيش الكويتي برتبة ضابط وضابط صف يخالف نص القانون فيما يخص التجنيد الإلزامي الذي قصره على الذكور علاوة على ما سينسحب أصلا تباعا إلى خضوع الكويتيات للتجنيد الإلزامي وتعطيل توظيفهن بالوظائف المدنية وتعريضهن للملاحقات العسكرية عند التخلف وخضوعهن لعقوبات السجن لاحقا بما يهدد استقرار الأسر الكويتية، فهل راعى القرار هذه الجوانب الأسرية؟

3 – حين صدر المرسوم الأميري رقم 221 لسنة 2001 بشأن إنشاء هيئة مساندة في وزارة الداخلية، كانت المبررات وجود حاجة للعنصر النسائي في بعض القطاعات الأمنية نظرا لارتباط تعامل العسكريين مع بعض الأطراف من النساء سواء شاكية أو مجني عليها أو مشكو في حقها أو التعامل مع حالات الاشتباه والتفتيش لبعض المتورطات في الجرائم أو فيما يخص التعامل مع المسجونات. لذا يرجى موافاتي بالأسباب التي دفعت وزارة الدفاع إلى الإعلان والتصريح عن التوجه لفتح باب الانتساب لدورات ضباط الصف والأفراد للنساء في الجيش الكويتي؟ وهل هناك حاجة ملحة لذلك أو ضرورة طارئة؟

4 – يتبين من التصريح المنشور في جريدة القبس "عدد يوم 12/10/2021" أن قرار فتح باب القبول للنساء في الجيش الكويتي سيكون بقرار من وزير الدفاع في حين أن فتح باب القبول في وزارة الداخلية كان بموجب المرسوم الأميري رقم 221 لسنة 2001؟ فهل تملك وزارة الدفاع إصدار قرار منفرد بهذا الشأن؟

5 – المرأة الكويتية أثبتت نجاحها وتميزها وتفوقها في الوظائف المدنية والفنية ومنها ما يتعلق بالخدمات الطبية والقطاعات الهندسية بالجيش الكويتي، ولم يكن هناك مبرر لتحويل توظيفها إلى نظام العسكرة والرتب العسكرية بما يحدث تمييزا وتفريقا بين الموظفة المدنية والموظفة العسكرية، من دون أن تتوافر المبررات التي أدت إلى وجود الشرطة النسائية التي لها ارتباط بجمهور النساء. فهل أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار؟

سؤال إلى وزير التربية

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد الطلبة الوافدين الذين يدرسون في مدارس الكويت الحكومية مقسمين بحسب المراحل الدراسية؟

2 – كم تبلغ الكلفة المالية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة عن تعليم الطلبة الوافدين في المدارس الحكومية؟

3 – هل هناك جهة أخرى تتحمل كلفة تعليم الطلبة الوافدين في المدارس الحكومية أم أنها محملة على ميزانية التعليم ضمن ميزانية وزارة التربية؟

4 – ما السند القانوني لتوفير التعليم المجاني للوافدين في مدارس وزارة التربية؟ وما الفئات من الوافدين الذين يُسمح لأبنائهم بالدراسة والتعليم مجانا في المدارس الحكومية؟

5 – هل مُنحت استثناءات لوافدين لتعليم أبنائهم في المدارس الحكومية من غير الفئات المسموح لها قانونا؟

6 – صورة ضوئية من الدراسات التي تناولت بحث تعليم أبناء الوافدين في مدارس وزارة التربية من حيث انعكاسه على مستوى التعليم الحكومي أو تحميل المال العام كلفة عالية.

المطر يسأل وزير المالية عن قيمة المبالغ المحصلة من أموال الزكاة

وجه النائب د. حمد المطر سؤالين إلى كل من وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

أقرت الحكومة القانون رقم "46" لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة من خلال الإدارة الضريبية، وهذه الأموال تحتاج إلى مصارف خاصة شرعية ولا يجوز العبث بصرفها في غير مصارفها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – قيمة المبالغ المحصّلة من أموال الزكاة.

2 – مصروفات أموال الزكاة والشركات المساهمة.

3 – صورة ضوئية من كل الخطابات الخاصة بصرف هذه الأموال.

4 – قيمة المبالغ المتراكمة من أموال الزكاة والشركات المساهمة.

5 – خطة وزارة المالية في صرف أموال الزكاة والشركات المساهمة.

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة

حظرت المادة "25" من المرسوم بالقانون رقم 15/1979 بشأن الخدمة المدنية على الموظف أن يستغل وظيفته لأي غرض كان أو أن يُدلي بأي معلومات عن الأعمال التي ينبغي أن تكون سرية بطبيعتها أو وفقا لتعليمات خاصة أو ينشر ذلك بأي وسيلة إلا بإذن كتابي من الوزير، وحددت المادة 27 جزاء مخالفة هذه المحظورات بالعقوبات التأديبية الواردة بالمادة 28 مع عدم الإخلال بالمسؤولية أو المدنية عند الاقتضاء.

حمد المطر

كما عاقب القانون رقم 639/2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في المادة 3 منه كل من ارتكب دخول غير مشروع بقصد الحصول على بيانات أو معلومات سرية بحكم القانون ومن خلال المسؤول نفسه الذي قد يسمح لنفسه الدخول من خلال اليوزر والرقم السري الخاص به للاطلاع على بيانات خاصة بأصحاب الأعمال والشركات المملوكة لهم.

ومع تزايد الشكاوى المقدمة ضد الهيئة العامة للقوى العاملة من أصحاب الأعمال بسبب تسريب معلومات تخص صاحب العمل والمتعلقة بعدد الرخص التي يملكها وكامل البيانات التي يُفترض أن تكون سرية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل شكلت لجان تحقيق في الهيئة حول الموضوع المذكور؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالقرارات النهائية لها.

2 – عدد الشكاوى المقدمة من أصحاب الأعمال في هذا الشأن من خلال جدول يوضح التالي "اسم الشاكي– موضوع الشكوى – المشكو في حقه – النتيجة" وذلك عن الفترة منذ عام 2015 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – صورة ضوئية من القرارات التي صدرت ضد المسؤولين في الهيئة.

4 – أسماء المسؤولين الذين لديهم صلاحية الدخول للنظام من خلال اليوزر والرقم السري.